

المَهْرُجَةُ الْيَمِنِيَّةُ
مَحَاسُ النَّوَابُ
الرَّئِسُ



الرقم : ٦٥
التاريخ :
الموافق: ٢٦ / ٢ / ٢٠١٨

السيد/ جيف ريجان

رئيس البرلمان الكندي

تحية طيبة وبعد :

يهديكم مجلس النواب في الجمهورية اليمنية أطيب تحياته ، ويتمنى لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم .. ونود إخاطتكم أن الجمهورية اليمنية تتعرض منذ ثلاث سنوات لعدوان بريري ظالم وحصار بري وبحري وجوي لم يسبق له مثيل من قبل دول تحالف العدوان بقيادة المملكة العربية السعودية .. وأدى ذلك إلى استشهاد وأصابة عشرات الآلاف من المواطنين اليمنيين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، وتدمير البنية التحتية والمنازل فوق رؤوس ساكنيها ، والمنشآت العامة والخاصة وكل مقدرات الشعب اليمني التنموية والاقتصادية ، كما أن الحصار الجائر أدى إلى منع دخول الواردات من السلع الغذائية والدوائية والوقود وكل المتطلبات الالزمة للحياة إلى بلادنا .

إضافة إلى ذلك الإجراءات غير الشرعية التي قام بها عبدربه منصور هادي المنتهية ولايته المتمثلة في نقل نشاط البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن وما ترتب عليه من وقف صرف مرتبات الموظفين والمتقاعدين وحالات الضمان الاجتماعي من تاريخ نقل البنك في سبتمبر 2016م ، والاستحواذ على عائدات النفط والغاز وعلى موارد الجمارك في المنافذ البرية والبحرية والجوية الواقعة تحت سيطرة دول التحالف علماً أن موازنة الجمهورية اليمنية كانت تعتمد على عائدات النفط والغاز بنسبة (75%) .. الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة واتساع رقعة الفقر بين المواطنين وتفشي الأوبئة والأمراض الخطيرة ومنها مرض الكولييرا ، حتى أصبح الشعب اليمني وفقاً لتقارير دولية يواجه أكبر كارثة إنسانية في العالم .

المُهَوَّرَةُ الْيَمِنِيَّةُ
مَحَلُّسُ النَّوَابُ
الرَّئِيسُ



الرقم :
التاريخ :
الموافق :

السيد الرئيس :

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه .. نحيطكم أن حكومة عبدربه منصور هادي غير الشرعية تواصل إتخاذ الإجراءات التي تلحق الضرر بالمواطنين وتزيد من معاناتهم .. حيث قامت في شهر أكتوبر 2017م بتوقيع اتفاقية مع شركة هواوي الصينية فرع الإمارات العربية المتحدة لنقل بوابة الاتصالات الدولية والإنترنت والمفتاح الدولي إلى عدن .

ونود التنويه إلى أن تنفيذ هذه الاتفاقية سيترتب عليه أضراراً كبيرة أهمها :

- 1 ازدواجية بوابة الاتصالات ومفاتها الدولي ، وازدواجية تعريف بوابة الإنترت دولياً وما يترتب عليها من تدهور للخدمات وتعطيل لقطاع الاتصالات وانتهاك لترخيص شركة تيليمين الصادر من الحكومة اليمنية منذ تأسيسها عام 1972 م .
- 2 تجزئه قطاع الاتصالات وبنيته التحتية وتشطير مؤسساته التي تمارس عملها بحياديه واستقلالية وتقديم خدماتها في كامل أراضي الجمهورية اليمنية على أساس تجارية خدمية بحثة .

كما نود التنويه إلى عدم دستورية هذه الاتفاقية كونها تدرج ضمن الاتفاقيات المتعلقة بالسيادة ويترتب عليها التزامات مالية لخزينة الدولة مما يجعل صحة صدورها مرهون بمصادقة مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور حيث تنص المادة (16) منه على الآتي ((لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه أنفاق من خزينة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس النواب)) .

وتنص المادة (92) من الدستور على الآتي ((يصادق مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام أياً كان شكلها أو مستواها خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح والسلم والحدود أو التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون)) .

الجمهُورِيَّةُ الْيَمِنِيَّةُ
مَحَلُّسُ النَّوَابُ
الرَّئِيسُ



الرقم :
التاريخ :
الموافق :

بالإضافة إلى مخالفتها للقانون والنظام الأساسي لشركة تيليمين لأن توقيعها من قبل وزير الإتصالات بحكومة هادي المنتهية ولايته يمثل مخالفة للقانون كونه غير ذي صفة باعتبار أن النظام الأساسي لشركة تيليمين وقانون الشركات التجارية يشترط صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بالإجماع ويوقع الإتفاقية مع الغير بعد القرار الرئيس التنفيذي للشركة وفقاً للاختصاصات المنوحة بالنظام الأساسي للشركة .

لذلك فإن مجلس النواب يعتبر هذه الإتفاقية غير شرعية ولاغية .. لأنها تخالف الدستور والقانون ، وتنبئ بنوايا تمس بالوحدة اليمنية وتعيد تشطير اليمن وتمزيقه ، وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تؤكد جميعها على وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه .

كما أن تداعياتها ستتفوق الأضرار الناجمة عن نقل البنك المركزي إلى محافظة عدن التي لا زال الشعب اليمني يعاني من آثارها الخطيرة حتى اليوم .

وعليه فإن مجلس النواب يطلب منكم وأعضاء برلمانكم المؤقر التدخل الحاد لمنع تنفيذ هذه الإتفاقية .



الجمهورية اليمنية

وتقبلوا خالص التحيية ..